



فكرة عامة عن الترخيص وعملية منح ترخيص خدمات القيمة المضافة

مقدمة ووضع هذه الوثيقة

فتحت البحرين سوق الاتصالات للمنافسة. وتوجد إشارة في هذا الموقع على الإنترنت إلى الأمور المتعلقة بعملية تحرير السوق وبصفة خاصة في الصفحة المتعلقة بالإصدارات. لمزيد من المعلومات ذات العلاقة يرجى الاطلاع على "دليل الجهات المحتمل دخولها سوق البحرين" (مرجع الهيئة CCA/DC/003).

يتوفر ترخيص خدمات القيمة المضافة حالياً لمقدمي الطلبات المؤهلين وذوى الكفاءة في هذا المجال. سيقوم هذا الترخيص بتوفير نطاق عريض للمشغلين الجدد حيث أنهم يسمحون بتقديم نطاق عريض من الخدمات.

إن ترخيص خدمات القيمة المضافة هو ترخيص عادي صادر عن هيئة تنظيم الاتصالات. ويتناول الجزء المتبقي من هذه الوثيقة تفاصيل عملية الترخيص ورسوم الترخيص ذات العلاقة ويقدم أيضاً استمارة طلب الحصول على الترخيص.

يحكم المرسوم بقانون رقم 48 بإصدار قانون الاتصالات، عملية تقديم الطلبات ومضمون التراخيص ومنحها. تصدر هذه الوثيقة بموجب المادة 32 (ج) من قانون الاتصالات. يجب ألا يفسر أي شيء في هذه الوثيقة على أنه يتعارض مع أو يعدل قانون الاتصالات وينبغي على مقدمي الطلبات الإطلاع على القانون ومسودة التراخيص التي تتوفر على موقع الهيئة على الإنترنت www.tra.org.bh.

العملية

توجه الدعوة لمقدمي الطلبات لترخيص خدمات القيمة المضافة لتقديم طلبات الترخيص لدى هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة).

يجب أن تضمن عملية الترخيص، من بين أمور أخرى، أن يتمتع المرخص لهم بالمؤهلات اللازمة، حسب ما ينص عليه القانون، وأن يتمتعوا بسلامة الأوضاع المالية وتكون لديهم القدرة الفنية اللازمة والإمكانية والاستعداد للالتزام بمتطلبات الأمن ومكافحة البذاءة بحيث تتمكن الهيئة في نهاية المطاف من الوفاء بالتزاماتها وممارسة حقوقها بموجب قانون الاتصالات. ومن أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الهيئة بموجب القانون ما يلي:

1- حماية مصالح المشتركين والمستخدمين فيما يتعلق بالآتي:

التعرفات المفروضة على الخدمات؛

إتاحة الخدمة وتوفيرها؛

جودة الخدمات؛ و

حماية البيانات الخاصة وخصوصية الخدمات؛



هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

- 2- تشجيع المنافسة الشريفة والفعالة بين المشغلين المرخص لهم الحاليين والجدد؛ و
- 3- التحقق عند تقييم طلبات التراخيص التي تتطوي على تقديم خدمات اتصالات عامة من أن مقدم الطلب - أو أي شخص يسند إليه تقديم أي من تلك الخدمات - يكون قادراً على تقديم تلك الخدمات.

عندما يمنح ترخيص خدمات القيمة المضافة، تتم إضافة المرخص له إلى قائمة تحتفظ بها الهيئة تكون متاحة للعموم للإطلاع عليها.

شروط الترخيص والأهلية وبنية الرسوم

تمنح الهيئة التراخيص بموجب نصوص القانون لمدة خمسة عشر عاماً. وتعتزم الهيئة حالياً إصدار التراخيص بالشكل الموضح في نموذج ترخيص خدمات القيمة المضافة، LSU LC 014 الذي بالإمكان الاطلاع عليه في صفحة التراخيص.

لا يفرض حد معين على عدد تراخيص خدمات القيمة المضافة التي قد تمنحها الهيئة.

لمنح أي ترخيص، يجب مراعاة ما يلي:

- 1- أن يكون مقدم الطلب للحصول على الترخيص شخصاً اعتبارياً مؤسساً في المملكة، أو فرعاً لشركة أجنبية مرخصاً له بمزاولة النشاط في المملكة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية.
- 2- أن توجد في المملكة - بشكل جوهري - البنية التحتية والموظفون المعنيون بتقديم خدمات الاتصالات.

بالنسبة لتراخيص مزودي خدمات القيمة المضافة، سوف يحتسب رسم قدره 1,000 دينار بحريني من قبل الهيئة عند منح ترخيص خدمات القيمة المضافة. وهذا سوف يشمل الفترة من تاريخ سريان الترخيص وحتى 31 ديسمبر في السنة التي منح فيها الترخيص. ثم سيفرض رسم تجديد سنوي يستحق الدفع للهيئة يعادل نسبة مئوية تصل إلى 1% من إجمالي الإيرادات الناشئة من الأنشطة المرخص لها.

ينبغي على مقدمي الطلبات للحصول على ترخيص خدمات القيمة المضافة ملاحظة أنه عند منحهم التراخيص المطلوبة يطلب منهم بالإضافة إلى ذلك دفع رسم سنوي تحدده وزارة التجارة بخصوص التسجيل التجاري. يجب على مقدمي الطلبات تقديم أية استفسارات بشأن التسجيل التجاري إلى وزارة التجارة.

المتطلبات الفنية وجودة الخدمة والمتطلبات الأخرى

1. توصيل الخدمة:
يكون المرخص له مسؤولاً عن تركيب وفحص جميع الأجهزة الخاصة به فيما يتعلق بتقديم الخدمة.

2. المتطلبات الفنية ومتطلبات جودة الخدمة:



هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

تلتزم الأجهزة والعمليات التشغيلية وآليات التوصيل المستخدمة من قبل المرخص له الحائز على ترخيص خدمات القيمة المضافة بأية متطلبات للأسطح البينية والبروتوكولات والمكونات والمتطلبات الأخرى التي تحددها الهيئة من وقت لآخر. سيلاحظ من الترخيص المرفق أن خدمات القيمة المضافة تعرف كالاتي:

"الخدمات المحسنة أو خدمات الاتصالات بالبيانات و/أو خدمات الصوت ذات القيمة المضافة التي تعمل بصيغة، محتوى، رمز أو بروتوكول المعلومات من أجل تزويد المستخدم بمعلومات إضافية أو مختلفة أو التي تشتمل على تفاعل المشتركين مع المعلومات المخزنة، بما في ذلك خدمات الكمبيوتر ومعالجة البيانات، معلومات البيانات وخدمات البدالة وخدمات التحقق من بطاقات الائتمان باستثناء خدمات الإرسال إلى أو عبر الإنترنت التي تتطلب ترخيص مزودي خدمات الإنترنت".

نتيجة لاتساع هذا التعريف، فإنه ليس من الممكن للهيئة أن تكون محددة عند مستوى عام فيما يتعلق بالمتطلبات الفنية. يجب أن تعامل الأمور على أساس كل حالة على حدة وإن من الضروري أن يكون كل طلب للحصول على ترخيص خدمات القيمة المضافة صريحاً بشكل كامل فيما يتعلق بطبيعة ومواصفات الخدمة المقدمة وفيما يتعلق بوسائل التقديم الفنية إن كان ممكناً.